مراجعات

فؤاد حمدي بسيسو ، تاثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي (عمان ، البنك المركزي الاردني ، ١٩٧١)

ان ما يدفعني الى تقديم هذا الكتاب الى القارىء لا يقتصر على كون موضوعه ذا اهمية خاصة بل لان الكتاب نفسه يرقى الى مستوى الكتب التي تستحق الاهتمام والقراءة فهو يمحص تاثير المقاطعة الاقتصادية العربية على الاقتصاد الاسرائيلي تمحيصا موضوعيا ومتسلسلا بحيث تنساب المعلومات فيه انسيابا منتظما ومنطقيا. ويقع الكتاب في ١٩٤ صفحة وفي اربعة فصول ، ويعتبر الفصل الاول من الكتاب مقدمة عامة تتناول مفهوم المقاطعة الاقتصادية عموما ومفهوم المقاطعة الاقتصادية العربية وتطورها التاريخي وجهازها وادواتها . فقد كانت المقاطعة الاقتصادية اداة مكملة للقوة العسكرية تستخدمها الدول في حروبها. وشهد العالم في القرن العشرين لجوء الدول الى المقاطعة الاقتصادية على اشدها خلال الحرب العالمية الاولى والثانية وذلك عن طريق الحصار البحري وحظر نقل سلع معينة وبيعها الى الخارج والرقابة على الاستيراد والتصدير واتباع نظام القوائم السوداء وشراء السلع الهامة من الدول المحايدة للحيلولة دون حصول العدو عليها وضرب المشروعات الاقتصادية مباشرة . وبالرغم من ان المقاطعة الاقتصادية العربية لاسرائيل لم تلجا الا لبعض هذه الادوات ، فقد امتد تطبيقها منذ احتلال فلسطين ، وقبل ذلك بصفة شعبية ، حتى الان . واتخذت المقاطعة العربية صورة مباشرة من حيث عدم الدخول مع اسرائيل مباشرة في تعامل تجاري او تبادل في الخدمات او السماح لحركة عناصر الانتاج فيما بين البلاد العربية وبينها ، وصورة غير مباشرة تمثلت في محاولة عرقلة العلاقات الاقتصادية بين اسرائيل وبين بقية انحاء العالم من حيث التجارة وتبادل الخدمات وحركة رؤوس الاموال . (يشير المؤلف اليها بالمقاطعة السلبية والمقاطعة الايجابية) .

ويعرض المؤلف في الفصل الثاني ، والذي يحتل اكثر من ثلث الكتاب ، اهم الجوانب من الاقتصاد الاسرائيلي التي يعتقد انها تتاثر اكثر من غيرها بالمقاطعة الاقتصادية العربية وهي الصناعة والتجارة الخارجية والتمويل الاجنبي . ومن اهم ما يبينه في هذا الصدد ما يلي : — ١) تولي السياسة الاقتصادية الاسرائيلية عناية كبيرة لتشجيع القطاع الصناعي وذلك من اجل غايات التصدير نظرا لضيق السوق المحلية . وقد بلغت نسبة الدخل الصناعي في الانتاج المحلي الاجمالي بسعر الكلفة ٢٥٪ عام ١٩٦٩ بينما تقدر نفس النسبة في الاردن بحوالي ١١٪ . كما استطاعت الصادرات الصناعية الاسرائيلية ان تزداد بمعدل سنوي يبلغ في المتوسط ٢١٪ خلال الفترة ١٩٥٠ — ١٩٦٦ . ٢) تلعب العلاقات التجارية الدولية اهمية كبيرة في الاقتصاد الاسرائيلي ليس فقط كمصدر للمواد الخام الضرورية والعديد من السلع الاستهلاكية والراسمالية بل ايضا كمجال للتصدير. فقد بلغت الاهمية النسبية للتجارة الخارجية ٥٤٪ من الدخل القومي سنة ١٩٦٨ . ويقدم المؤلف جداول تفصيلية حول حجم الصادرات والمستوردات وتركيبها السلعي وتوزيعها الجغرافي. وتتركز غالبية تجارة اسرائيل الخارجية مع البلاد الاوروبية والولايات المتحدة ، الا ان الاهمية النسبية لتجارتها مع الدول الاسيوية والافريقية آخذة في التزايد . ٣) تتدفق على اسرائيل رؤوس اموال اجنبية ضخمة سواء كانت في شكل تعويضات المانية (بمتوسط ١٤٧ مليون دولار سنويا) وتحويلات وهبات اخرى (بمتوسط ١٤٨ مليون دولار سنويا) وقروض مباشرة من الولايات المتحدة وقروض اخرى عن طريق بيع السندات الاسرائيلية (بمتوسط ٨٦ مليون دولار